

Distr.: General
21 August 2019
Arabic
Original: English



تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)
(٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)
و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨)

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الثاني والستون المقدم عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، والفقرة ١٠ من القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، والفقرة ٥ من القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، والفقرة ٥ من القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، والفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، والفقرة ٦ من القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، والفقرة ١٢ من القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، والفقرة ٦ من القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) التي طلب المجلس إلى الأمين العام في آخر قرار منها أن يقدم، كل ٦٠ يوماً على الأقل، تقريراً عن تنفيذ هذه القرارات من قبل جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية.

٢ - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المتاحة لوكالات منظومة الأمم المتحدة والبيانات المستقاة من حكومة الجمهورية العربية السورية ومصادر أخرى ذات صلة. أما البيانات الواردة من وكالات منظومة الأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنسانية التي قامت بإيصالها فتتعلق بشهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩.



ثانياً - التطورات الرئيسية

الإطار ١

النقاط الرئيسية: حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩

١ - على الرغم من مذكرة استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب التي وقعها الاتحاد الروسي وتركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، فقد ازداد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدد الضحايا المدنيين، بمن فيهم عدد مؤكد من القتلى المدنيين حيث أفادت التقارير أن عدد المدنيين الذين قتلوا منذ تصعيد الأعمال القتالية في نيسان/أبريل يزيد عن ٥٠٠ مدني. وبلغ عدد حالات النزوح ما يزيد عن ٥٠٠.٠٠٠ حالة، ووقعت أضرار كبيرة بالهياكل الأساسية المدنية.

٢ - واستمرت المهجمات على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، حيث تعرضت مرافق وأصول الرعاية الصحية لما عدده ١٧ حادثة أكدتها منظمة الصحة العالمية، وتعرضت مرافق التعليم لما عدده ٥٥ حادثة تحققت منها منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ووقعت جميع الحوادث في الجزء الشمالي الغربي من البلد، وأسفرت عن وقوع قتلى وجرحى في صفوف الأطفال والنساء والأشخاص المحتاجين للرعاية الطبية والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

٣ - ولا تزال الأوضاع الإنسانية في الركبان على الحدود السورية - الأردنية بالغة السوء. وثمة خطط جارية للوصول بعثة إنسانية من الهلال الأحمر العربي السوري والأمم المتحدة إلى المنطقة، عقب وصول قافلتين إليها في وقت سابق، بالتنسيق الوثيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية والأطراف ذات الصلة على أرض الواقع. واستمر النزوح خارج الركبان، حيث غادرها لغاية ٣١ تموز/يوليه ما يبلغ عددهم ١٧ ٧٢٤ شخصاً صوب المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وفي الأشهر الأخيرة، كررت الأمم المتحدة طلبها الوصول إلى الركبان - من أجل تيسير نقل من يُعرب عن رغبته الواعية في المغادرة، وتقديم المساعدة الإنسانية البالغة الأهمية القائمة على الاحتياجات. وقد تسلّمت السلطات السورية الموافقة على الطلب في ٣١ تموز/يوليه.

٤ - وفي الجزء الشمالي الشرقي من البلد، يبلغ عدد الأشخاص الذين يؤويهم مخيم المهول في محافظة الحسكة ٦٨ ٨٢٣ شخصاً، تبلغ نسبة النساء والأطفال فيهم ٩٤ في المائة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، غادر المخيم أكثر من ٣٠٠ من النازحين السوريين وعادوا إلى مناطقهم الأصلية في محافظتي الرقة ودير الزور. وعاد عدد ضئيل من الرعايا الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، ومن المقرر أن يعود آلاف آخرون إلى وطنهم العراق، بانتظار صدور الموافقة النهائية من حكومة العراق وتحديد تاريخ متفق عليه للعودة. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية إلى الملحق الذي يؤوي رعايا أجنبية آخرين (رعايا غير سوريين وغير عراقيين) بغرض تقديم خدمات مستدامة إلى نزلته، محدوداً.

٥ - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩، قدمت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاؤها المساعدة إلى حوالي ستة ملايين شخص محتاج في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية من خلال جميع طرائق الاستجابة. وشملت المساعدة الإنسانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة توفير الأغذية لما يبلغ متوسطه ٣,٦ ملايين شخص ممن هم بحاجة إلى المعونة كل شهر، وتوفير أكثر من ٢,١ مليون من العلاجات الصحية والطبية للناس في جميع أنحاء البلد. وظلت المساعدة عبر الحدود المأذون بها بموجب قرارات مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) تشكّل جزءاً حيويًا من الاستجابة الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت ١٦٠ ١ شاحنة (تحمّل ٣٠ شحنة) بإيصال المساعدة المنقذة للحياة إلى أكثر من مليون شخص عن طريق عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود، بما في ذلك تقديم المساعدة الغذائية لنحو ٨٢٧ ٠٠٠ شخص في حزيران/يونيه وتموز/يوليه (المتوسط الشهري).

٦ - واستمرت جهود الاستجابة من داخل الجمهورية العربية السورية على نطاق واسع لتلبية الاحتياجات المقدرة في معظم أنحاء البلد، على الرغم من أن الوصول إلى بعض المناطق ووصول بعض الجهات الفاعلة الإنسانية، بما فيها الأمم المتحدة، ظل محدوداً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلِغَ عن عدد من القيود المفروضة على الوصول إلى أجزاء من إدلب وشمال حماه وجنوب شرق حلب، التي تعزى أساساً إلى احتدام الأعمال القتالية، على الرغم من بذل بعض جهود الاستجابة حالياً في هذه المناطق. وكانت إمكانية الوصول محدودة أيضاً في مدينة الرقة وفي شرق نهر الفرات في دير الزور، بما في ذلك جيب هجين، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى اتساع نطاق انتشار التلوث بالمتفجرات الخطرة. وفي بعض المناطق في جنوب البلد، بما فيها الرقبان وأجزاء من الغوطة الشرقية، تعذرت أيضاً على بعض الجهات الإنسانية الفاعلة إمكانية الوصول على نحو مستدام بسبب الأنظمة الإدارية.

مستجدات الوضع الإنساني

٣ - في الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية، أسفر التصعيد الخطير في أعمال العنف عن حدوث أكثر من ٥٠٠ حالة وفيات مؤكدة في صفوف المدنيين وعن نزوح أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص منذ اشتداد حدة العنف في أواخر نيسان/أبريل. ولقد مرَّ كثير من الناس بحالات نزوح متعددة إلى حد أن بعضهم نزح عشر مرات. وتفيد التقارير بأن مدناً وقرى بأكملها باتت خالية على عروشها بعد فرار سكانها من مجتمعاتهم المحلية بحثاً عن الأمان والخدمات الأساسية. وقد نزح معظم الفارين هؤلاء إلى أماكن في محافظة إدلب مع انتقال قلة منهم إلى شمال محافظة حلب. وفي إدلب وحدها، تستضيف حوالي ١٠٠ مدرسة للنازحين حالياً. أما مخيمات النازحين فهي مكتظة إلى درجة أن كثيراً من الناس يُجبرون على البقاء في العراء. ولا يزال وقع أثر الأعمال القتالية على الهياكل الأساسية المدنية شديداً نظراً إلى أن المرافق الحيوية مثل المستشفيات والمخابز والمدارس ومحطات ضخ المياه قد تضررت أو دُمِّرت من جراء الغارات الجوية والقصف المدفعي. ومنذ أواخر نيسان/أبريل، وقع ما لا يقل عن ٤٣ حادثة شملت المرافق الصحية أو موظفيها، مما أدى إلى مقتل وإصابة مدنيين فيها، من بينهم مدنيون في حاجة إلى الرعاية الطبية أو موظفون يقدمون الرعاية لأولئك المحتاجين للرعاية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما لا يقل عن ٨٧ من المرافق التعليمية تضررت أو دُمِّرت من جراء الغارات الجوية والقصف المدفعي. وفي شهر تموز/يوليه وحده، وقع ما لا يقل عن ٢٩ حادثة عصفت بالبنية التحتية المدنية/الإنسانية أو بموظفي

الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك ٨ مرافق صحية، و ٤ مدارس، و ٣ مستوطنات للنازحين، و ٥ مخابز و ٣ أسواق، و ٣ محطات للمياه، وسيارة إسعاف واحدة، ومسجدان. كما قُتل العديد من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. ويستجيب العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية للاحتياجات المتطورة لهؤلاء النازحين حديثاً ولاحتياجات الحالات القائمة حالياً، وهي احتياجات كبيرة بالفعل من حيث الحجم وأوجه الضعف. وبالنظر إلى أن العديد من أفراد الاستجابة الإنسانية ينتمون إلى المجتمعات المحلية المتأثرة وهم أنفسهم يُعتبرون بالتالي من عداد السكان المتضررين، فإن القدرة على الاستجابة معرضة للخطر باستمرار. وعلاوة على ذلك، فإن القدرة على تقديم الخدمات معرضة للخطر أيضاً لأن بعض الهياكل الأساسية المستخدمة في تقديم الخدمات قد تضررت أو دُمّرت.

٤ - وظّلت الأوضاع الإنسانية في الركبان عصيبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى ٣١ تموز/يوليه، بلغ عدد الأشخاص الذين غادروا المنطقة تلقائياً باتجاه المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة ما مجموعه ١٧ ٧٢٤ شخصاً. وذهب آخرون إلى أماكن أخرى عبر دروب غير رسمية. ولا يزال القلق يساور الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لزيادة عدد التقارير التي تُبلّغ عن تدهور الأوضاع في الركبان بسبب ندرة السلع والخدمات الأساسية. ويعزى ذلك إلى مزيج من العوامل، بما فيها انكماش الأنشطة التجارية غير الرسمية، فضلاً عن الافتقار إلى المساعدة الإنسانية. ولا يزال القلق يساور الأمم المتحدة لعدم قدرة النساء ممن هن في سن الإنجاب والمراهقات على الحصول على الخدمات المنقذة للحياة المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية والعنف الجنساني. وقد تسلمت السلطات السورية الموافقة على إرسال بعثة ثالثة من الهلال الأحمر العربي السوري والأمم المتحدة، ويجري حالياً إعداد خطط نشرها إلى المنطقة.

٥ - وفي الجزء الشمالي الشرقي من البلد، يبلغ عدد الأشخاص الذين يؤويهم مخيم الهول في محافظة الحسكة حالياً ٦٨ ٨٢٣ شخصاً، تبلغ نسبة النساء والأطفال فيهم ٩٤ في المائة. وتبلغ نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشر نحو ٦٧ في المائة من سكان المخيم. وتُصنّف الشرائح السكانية للمخيم على النحو التالي: ٤٥ في المائة عراقيون، و ٤١ في المائة سوريون، و ١٤ في المائة رعايا أجنبي. وقد استقرت معدلات الوافدين إلى المخيم ولم تسجل أية تدفقات إليه في الفترة الأخيرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عاد ٣٢٢ من النازحين السوريين إلى مناطقهم الأصلية في محافظتي الرقة ودير الزور، وذلك عقب إبرام اتفاقات مع زعماء العشائر. وعلاوة على ذلك، عاد عدد ضئيل من الرعايا الأجانب إلى بلدانهم الأصلية. وما زال القلق يساور المواطنين العراقيين إزاء إعادتهم إلى وطنهم ومعاملتهم في العراق عند عودتهم، بما في ذلك خوفهم من الوصم وحصصهم في مخيمات مغلقة. وفي مخيم الهول، تحسّن وصول المساعدات الإنسانية إلى الملحققات التي تُؤوي نحو ١١ ٠٠٠ من الرعايا الأجانب الذين ليسوا عراقيين، تحسناً طفيفاً، ومع ذلك فإن الوصول لا يزال محدوداً، مما يؤثر بشكل خاص على خدمات الصحة والحماية.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد التوتر أيضاً في الجزء الجنوبي الغربي من البلد، ولا سيما في محافظتي درعا والسويداء، حيث ازداد الشعور بالإحباط بسبب الانتهاكات الحكومية المتصوّرة لـ "اتفاقات المصالحة" التي أبرمت في عام ٢٠١٨. وقد نُظّمت مظاهرات سلمية مناهضة للحكومة في بعض معقل المعارضة السابقة احتجاجاً على حملات الاعتقال التي قام بها المسؤولون الحكوميون هناك، ونفذ المتمردون أحياناً هجمات ضد القوات الحكومية.

تصعيد الأعمال القتالية في منطقة تخفيف التوتر في الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية

٧ - استمرت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدة تصعيد الأعمال القتالية في الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية، بتكثيف الهجمات الجوية من قبل القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة، وتبادل القصف المدفعي، والعديد من الهجمات المضادة بين القوات الحكومية وجماعة "هيئة تحرير الشام" الإرهابية المدرجة في قوائم مجلس الأمن وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، التي وقعت، حسبما أفادت التقارير، في منطقة تخفيف التوتر في إدلب وما حولها. وعلى الرغم من مذكرة استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، التي وقَّعها الاتحاد الروسي وتركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، استمر عدد الضحايا المدنيين في الزيادة، حيث بلغ عدد المدنيين الذين قتلوا في الفترة الواقعة بين نهاية نيسان/أبريل ونهاية تموز/يوليه أكثر من ٥٠٠ مدني، وبلغ عدد المدنيين الذين تعرضوا لإصابات أكثر من ذلك بكثير. وهناك أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ حالة نزوح منذ بدء تصعيد الأعمال القتالية، حيث اتَّجَّه معظم النازحين صوب المناطق الأقرب من الحدود التركية في محافظة إدلب، واتَّجَّهت قلة من الأشخاص صوب المناطق الغربية أو الشمالية من حلب. وانتقل العديد من هؤلاء النازحين إلى مواقع النازحين المكتظة أصلاً أو إلى ملاجئ مؤقتة، مما وضع ضغطاً إضافياً على المساعدة الإنسانية المنهكة المتاحة في هذه المناطق. وعلى الرغم من فرار كثير من الناس من المناطق المتضررة من النزاع، فقد اختار آخرون البقاء فيها أو اضطر للبقاء فيها، بمن فيهم أشد فئات السكان ضعفاً وأقلهم قدرة على التكيف مع الحالة السائدة المشوبة بانعدام الأمن وعدم توفر الاحتياجات الإنسانية.

٨ - وظلت الأعمال القتالية وغيرها من أشكال العنف تؤثر بشدة على المدنيين في مناطق مختلفة من الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في الجزء الشمالي الغربي من البلد. وأُبلغ عن وقوع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى المدنيين في ذلك السياق بسبب عمليات القصف الجوي والبري التي تقوم بها القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة (انظر المرفق للاطلاع على أمثلة على هذه الحوادث)، فضلاً عن الأضرار الكبيرة التي لحقت المرافق التعليمية والطبية، والأسواق المحلية، والمنازل، ومستوطنات النازحين، وغيرها من البنى التحتية المدنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُصيبت بأضرار ثمانية منشآت للمياه في ناحية المعرة الواقعة جنوب إدلب، وهذه المنشآت تدعم ما يقدر عددهم بنحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص، وهي تشمل محطة لضخ المياه وخزان المياه الرئيسي في مدينة معرة النعمان اللذين أصيبا بأضرار في ١٢ تموز/يوليه. وسقط أيضاً العديد من المدنيين قتلى وجرحى من جراء عمليات القصف البري المتفرقة التي قامت بها شتى الجماعات المسلحة غير التابعة لدول و/أو الجماعات التي صنَّفها مجلس الأمن ضمن الجماعات الإرهابية، في أجزاء من محافظات حماه وإدلب وحلب.

٩ - وواصلت المنظمات الإنسانية الإبلاغ عن الهجمات التي ألحقت أضراراً بالمرافق التعليمية. فقد تحققت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مما بلغ مجموعه ٥٥ حادثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ٤٥ حادثة في إدلب و ٨ حوادث في حماه وحادثتان في حلب^(١). وهي تشمل، في جملة حوادث أخرى، ما يلي:

(١) تم التأكد من وقوع هذه الهجمات باستعمال نظم مجربة ومختبرة، بحيث تتلقى الأمم المتحدة تقارير من الشركاء الموجودين في الميدان وتقوم باستعراضها على ضوء مصدرين مستقلين آخرين على الأقل. ولا تتضمن قائمة الهجمات المؤكدة إلا الهجمات التي تم التحقق منها بشكل كامل وأكدها جميع المصادر المستقلة. وتستعمل هذه النظم على صعيد العالم وتحظى بالاحترام على نطاق واسع.

- (أ) في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تضررت مدرسة المليحة الابتدائية في المعرة، إدلب بشدة نتيجة غارة جوية، ودُمّرت جميع نوافذها وأبوابها؛
- (ب) وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، لحقت أضرار جزئية بإحدى المدارس في مدينة خان شيخون الواقعة في جنوب ريف إدلب؛
- (ج) وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، لحقت أضرار جزئية بمدرسة سفوهن في قرية سفوهن في جنوب ريف إدلب؛
- (د) وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، لحقت أضرار جزئية بمدرسة إحسم الابتدائية في مدينة إحسم في جنوب ريف إدلب؛
- (هـ) وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، لحقت أضرار جزئية بمدرسة البارة الشرقية في قرية البارة في جنوب ريف إدلب؛
- (و) وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، لحقت أضرار جزئية بمدرسة دير سنبل الابتدائية نتيجة غارات برية استهدفت قرية دير سنبل؛
- (ز) وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩، لحقت أضرار بقاعتين دراسيتين في مدرسة ابن حيان الابتدائية نتيجة غارة جوية استهدفت بلدة كفررومة في ناحية المعرة في إدلب.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ نظامُ رصد الهجمات على منظومة الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية عن وقوع ١٧ حادثة نجم عنها إلحاق أضرار بمرافق وأصول الرعاية الصحية^(١). وأسفرت تلك الحوادث عن مقتل ١٢ من العمال الصحيين والمرضى، وإصابة ١٧ آخرين بجروح وإلحاق أضرار بالمنشآت.

١١ - وأدى تصعيد الأعمال القتالية في الجزء الشمالي الغربي من البلد، وما اقترن به من ارتفاع في مستويات العوز والضعف، إلى عواقب إنسانية كارثية بالنسبة لما يقدر عددهم بـ ٣ ملايين من الناس الذين يعيشون في منطقة إدلب. وتستجيب دوائر العمل الإنساني لهذه الأوضاع وفقا لخطة التأهب التي أعدت في أواخر عام ٢٠١٨ وتم تحديثها في أيار/مايو ٢٠١٩. وتستجيب الأمم المتحدة لاحتياجات السكان المتضررين بتزويدهم بمساعدة غذائية طارئة عن طريق توفير حصص الإعاشة الجاهزة للأكل، التي تم توزيعها على ما يزيد عددهم عن ٦٥٦ ٠٠٠ شخص في حزيران/يونيه وعلى ما يقرب عددهم من مليون شخص في تموز/يوليه. وبالإضافة إلى المساعدة الغذائية الطارئة المقدمة عن طريق حصص الإعاشة الجاهزة للأكل، توفر الأمم المتحدة وشركاؤها المنقذون المساعدة الغذائية العامة لنحو ٩٠٠ ٠٠٠ شخص كل شهر في شكل حصص إعاشة في جميع أنحاء الجزء الشمالي الغربي من البلد. غير أن العديد من أفراد الاستجابة الإنسانية ومقدمي الخدمات الإنسانية هم جزء من السكان المتضررين، ونتيجة لذلك، عُقِّت العمليات الإنسانية في العديد من المناطق التي تجري فيها أعمال قتالية جارئة. ورغم جهود التأهب، فقد كثر الطلب على الاستجابة، ويمكن أن يؤدي تفاقم الحاجة إلى المساعدة بسبب تواصل القتال إلى عدم القدرة على تلبيتها.

١٢ - وأدى استمرار أعمال العنف في الجزء الشمالي الغربي من البلد إلى الإضرار بالأنشطة الزراعية في شمال محافظة حماه وجنوب محافظة إدلب. وخلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، ساهمت عمليات

القصف المدفعي والقصف الجوي في تدمير المحاصيل وإلحاق أضرار بالمعدات الزراعية. وعلى هذا النحو، تلف الكثير من المحصول وباتت القدرة على إعادة إصلاح التربة تمهيداً للموسم الزراعي الجديد معرضة للخطر. ومن المتعارف عليه أن أجزاء كبيرة من المنطقة الزراعية في إدلب تعتبر بعض من أخصب الأراضي الزراعية في البلد، وتُزرع لمحصول القمح الشتوي. وبالنظر إلى الدمار الذي حدث خلال هذا الموسم، فإن المحاصيل الشتوية ستشكل مساهمة حيوية في الأمن الغذائي لشرائح كبيرة من السكان في المنطقة وستسهم في دعم سبل عيش الكثير من الأسر المعيشية. وستعيق الأضرار المادية التي لحقت بالمعدات الزراعية نتيجة العنف قدرة المزارعين على فلاحه أراضيهم لغرض الزراعة، بما في ذلك ضرورة إزالة المحاصيل التالفة سابقاً. وعلاوة على ذلك، وأبلغ عن اندلاع حرائق في محافظات الرقة وحمص وحلب والحسكة ودير الزور بسبب ارتفاع درجات الحرارة والذخائر غير المنفجرة، وعن نشوب حرائق أضيق نطاقاً في اللاذقية وطرطوس وريف دمشق والقنيطرة ودرعا والسويداء. وسوف تؤثر هذه الحرائق بشكل كبير على السكان، وبالأخص في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، حيث يستمد الناس نحو ٨٠ في المائة من دخلهم من إنتاج المحاصيل الموسمية. وإضافة إلى ذلك، سوف تؤدي الأضرار المادية التي لحقت بالمعدات الزراعية إلى إعاقة قدرة المزارعين على فلاحه أراضيهم.

آخر المستجدات بشأن التطورات الحاصلة عموماً

١٣ - واصل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية جهوده الدبلوماسية، حيث اجتمع بحكومة الجمهورية العربية السورية ولجنة التفاوض السورية التابعة للمعارضة وبأهم الجهات الفاعلة، إقليمياً ودولياً. وركزت المناقشات على وضع اللمسات الأخيرة على تكوين واختصاصات لجنة دستورية تكون ذات مصداقية ومتوازنة وجامعة ومجدية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد سعى المبعوث الخاص ونائبه أيضاً إلى زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق الإفراج عن عدد كبير من المحتجزين والحصول على المزيد من المعلومات بشأن الأشخاص المفقودين. وفي ٣١ تموز/يوليه، تم الإفراج في محافظة حلب، في آن واحد، عما مجموعه ٢٩ من المحتجزين لدى الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة. وما زال إشراك مجموعة واسعة النطاق من المجتمع السوري، وتعميق الحوار الدولي بشأن الجمهورية العربية السورية من خلال إنشاء منتدى مشترك لدعم جهود الأمم المتحدة في جنيف يشكلان إحدى الأولويات. وفي إطار هذه الجهود، التقى المبعوث الخاص ونائب المبعوث الخاص أيضاً بجماعات اللاجئيين والنازحين وأعضاء المجتمع المدني السوري والمجلس الاستشاري للمرأة السورية.

الحماية

١٤ - ظلت الأعمال القتالية وغيرها من أشكال العنف تؤثر بشدة على المدنيين في مناطق مختلفة من الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في الجزء الشمالي الغربي من البلد. وما زال المدنيون يتعرضون للقتل والإصابة فضلاً عن تدمير البنى التحتية وإصابتها بأضرار، بسبب عوامل من بينها عمليات القصف الجوي والبري. وتُرِكَ الآلاف من أفراد المجتمعات المحلية في مناطق ملوثة بالمتفجرات التي لا تزال تتسبب في مقتل المدنيين وإيذائهم وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية حتى بعد انتهاء الأعمال القتالية بوقت طويل. ويؤدي استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في بعض المناطق إلى زيادة استفحال خطر المتفجرات.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما فتئت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تتلقى تقارير عن اعتقال مدنيين أو احتجازهم أو اختفائهم. وتفيد التقارير بأن مئات الأشخاص احتجزوا من

جانب قوات الأمن الحكومية منذ بداية حزيران/يونيه ٢٠١٩. وحدثت غالبية الاعتقالات في محافظات درعا وريف دمشق ودمشق وحمص. وبدا في بعض الحوادث أن تلك الحالات ترقى إلى حد الاعتقال والاحتجاز التعسفي. وفي أحد الأمثلة، وثقت مفوضية حقوق الإنسان حالات ١٠ مدنيين، من بينهم امرأة، ألقى القبض عليهم من قبل قوات الأمن الحكومية في عمليات مدهامة للمنازل استهدفت عدة أحياء في مدينة الرحيبة في منطقة القلمون الشرقية في ريف دمشق. وغالباً ما تعرف أسر المحتجزين مكان وجودهم ذويهم بطرق غير رسمية أو بعد دفع رشوي إلى المسؤولين.

١٦ - وما زال المدنيون المقيمون في المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة لدول في محافظتي إدلب وحلب يتعرضون على أيدي هذه الجماعات لأعمال الاختطاف والضرب والقتل المدبر وتُحرّمون حريتهم وغير ذلك من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. واستُهدف المدنيون، ومن بينهم مقدمو الخدمات الإنسانية والنشطاء الإعلاميون، بالقتل والتهديد بالقتل، وخصوصاً بسبب انتقادهم لهيئة تحرير الشام، أو أحياناً لابتزاز المال أو الحصول على فدية منهم، لكن الأسباب الكامنة وراء العديد من الحوادث كثيراً ما تبقى مجهولة.

١٧ - وما زال المدنيون الآخرون، بمن فيهم النساء والأطفال في مخيم الهول، الخاضع لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة لدول في محافظة الحسكة، يعانون من عواقب الانفصال عن أسرهم والمنع من الحصول على المساعدة الإنسانية والقيود المفروضة على حريتهم في التنقل، وهي قيود قد ترقى في بعض الحالات إلى حرمان من الحرية.

الاستجابة الإنسانية

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها المساعدة إلى ستة ملايين من المحتاجين، بمن فيهم الأطفال والمراهقات والنساء ممن هن في سن الإنجاب، في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وشملت المساعدة الإنسانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة توفير الأغذية لما متوسطه ٣,٦ ملايين شخص ممن هم بحاجة إلى المعونة كل شهر، وتوفير أكثر من ٢,١ مليون من العلاجات الصحية والطبية للناس في جميع أنحاء البلد (انظر الجدول ١).

الجدول ١

متوسط عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة كل شهر من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بجميع السبل في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية: حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩

المنظمة	متوسط عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة كل شهر
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	٤٥٣ ٠٠٠
المنظمة الدولية للهجرة	٣٠٠ ٠٠٠
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	٩٤٨ ٠٠٠
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٣ ١٨٧ ٠٠٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١ ١٣٢ ٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٦٥٣ ٠٠٠

المنظمة	متوسط عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة كل شهر
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٢٨٧ ٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي	٣٦٠ ٠٠٠
منظمة الصحة العالمية	٢١٢ ٠٠٠

١٩ - وشملت المساعدة الإنسانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة من داخل الجمهورية العربية السورية توفيراً أغذية لما يبلغ عددهم ٢,٧٦ مليون شخص وسطياً كل شهر في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وفي الجزء الشمالي الشرقي من البلد. وتلقى أكثر من مليوني شخص إمدادات المياه وخدمات ولوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية. وتلقى ما يقرب عددهم من ٤٠٠ ٠٠٠ من الأطفال والأمهات خدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات صحة الأم والصحة الإنجابية والتحصين. وعلاوة على ذلك، استفاد ما يقرب عددهم من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من خدمات الوقاية والحماية والدعم النفسي الاجتماعي التي تقدم لضحايا العنف الجنساني، ومن خدمات حماية الطفل. كما شملت عمليات الأمم المتحدة من داخل الجمهورية العربية السورية توفير العلاجات الصحية والطبية لما يقرب عددهم من ١,٢ مليون شخص في جميع أنحاء البلد.

٢٠ - وفي الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية، وضعت دوائر العمل الإنساني خطة تنفيذية مفصلة لتلبية احتياجات ما يصل عددهم إلى ٨٠٠ ٠٠٠ شخص من المتضررين من النزاع. ومع وجود نحو ١٥ ٠٠٠ من العاملين في مجال تقديم المعونة على أرض الواقع، يواصل العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية تقديم المساعدة الغذائية إلى الأسر النازحة حديثاً، وزيادة الخدمات الصحية في المناطق التي يتوافد إليها الناس، وتوفير خدمات الحماية في حالات الطوارئ. وتم تقديم حصص إعاشة جاهزة للأكل إلى أكثر من ٦٥٦ ٠٠٠ شخص في حزيران/يونيه، وإلى ما يقرب عددهم من مليون شخص في تموز/يوليه. وبالإضافة إلى المساعدة الغذائية الطارئة، توفر الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون المساعدة الغذائية العامة لنحو ٩٠٠ ٠٠٠ شخص في الشهر في شكل حصص إعاشة في سائر أنحاء مناطق الشمال الغربي. وتم تقديم هذه المساعدات حصراً من خلال الطرائق العابرة للحدود. ويتلقى عشرات الآلاف خدمات ودعماً بصور أخرى، مثل توفير التعليم المدرسي، والمواد غير الغذائية، والمياه النظيفة، والمأوى، والتغذية في حالات الطوارئ، وخدمات الحماية.

٢١ - غير أن هذه الجهود بأجمعها تواجه تحديات بسبب انعدام الأمن وضخامة حجم الاحتياجات. ففي حين ازدادت الاحتياجات الإنسانية في الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية، فإن استطاعة وقدرة الجهات المقدمة للمعونات على الاستجابة قد تراجعتا رغم ذلك. وتأثرت بشدة قدرة الأمم المتحدة وشركائها على تقديم المعونة نتيجة الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية المستخدمة في تقديم المساعدة، وأصبح العديد من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية أيضاً من النازحين وصاروا هم أنفسهم بحاجة إلى المساعدة، أو علق الشركاء العمليات حفاظاً على سلامة الموظفين والمستفيدين. وقد فاق حجم النزوح خطط الطوارئ الموضوعة سابقاً، وبات التمويل حالياً أحد الشواغل الملحة. وبغية الحفاظ على المستويات الحالية للاستجابة، وضمان رفع مستوى العمليات على النحو الملائم، يحتاج الشركاء في المجال الإنساني إلى مبلغ قدره ٢٤٢ مليون دولار. ودون تقديم المانحين المزيد من الدعم، لن يتمكن الشركاء من رفع مستوى عملياتهم، ومن الاستجابة للاحتياجات القائمة والجديدة، على حد

سواء. وحتى نهاية تموز/يوليه، تم تمويل أقل من ٢٧ في المائة من خطة الإغاثة الإنسانية لسورية. وتم دمج الاستجابة لتلبية احتياجات السكان المتضررين في الجزء الشمالي الغربي من البلد في صلب خطة الاستجابة. ومع ذلك، فإن المستوى المنخفض للغاية للتمويل حتى تاريخه قد تطلب من الشركاء اتخاذ قرارات صعبة تعطي الأولوية لجهود الاستجابة الرامية لضمان الاستجابة الإنسانية المنقذة للحياة في الوقت المناسب إلى الأشخاص الأكثر تضرراً. واضطر الكثير من الشركاء في المجال الإنساني، على سبيل المثال، لاستخدام الأموال التي كانت تخصص فيما مضى للاحتياجات المتوقعة خلال فصل الشتاء المقبل لتمويل المساعدة المنقذة للحياة في حالات الطوارئ للنازحين بدلاً من ذلك. ومن المتوقع أن تحدث ثغرات كبيرة في الاستجابة في الأشهر المقبلة.

٢٢ - وفي إطار جهود الاستجابة الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها في العمل الإنساني على نطاق البلد، فقد استمرت الجهتان في إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص كل شهر في المحافظات الثلاث الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من الجمهورية العربية السورية، وعلى وجه التحديد دير الزور والرقه والحسكة. وشمل ذلك دعم بعض أشد الفئات ضعفاً في مخيمات النازحين، مثل أولئك الذين كانوا قد نزحوا بسبب القتال العنيف الذي دار في ما كان آنذاك آخر المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في هجين والباغوز الواقعتين في جنوب شرق محافظة دير الزور. وفي مخيم الهول، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها في العمل الإنساني على وجه السرعة بالحشد لعملية إغاثة كبيرة، مع القيام في بعض الحالات بإعادة توجيه القدرات والمخزونات من أجزاء أخرى من البلد لتعزيز الاستجابة. وفي المجموع، يوفر نحو ٣٥ شريكاً في العمل الإنساني أكثر من ٥٠ نشاطاً وخدمة لسكان المخيم. ويجري حالياً بذل الجهود لتحسين مستويات المعيشة في المخيم عموماً. وتحسنت ظروف توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، وانخفضت معدلات الإسهال المرتفعة التي اكتشفت في أوائل أشهر الصيف حيث تمكنت الجهات الفاعلة الإنسانية من تحقيق استقرار في الحالة. وقَّلت عدد حالات تلوث المياه المبلغ عنها بسبب حملات الترويج للنظافة الصحية وتوزيع حبوب تنقية المياه على نطاق واسع. ويتواصل تعزيز جهود الإنارة - بما في ذلك شراء ١٢ ٥٠٠ مصباح شمسي لتحسين ظروف السلامة بين الخيام، بينما يتم توزيع مراوح قابلة للشحن وناموسيات وملابس صيفية للأطفال لمساعدة سكان المخيم على مقاومة حرارة الصيف. ويجري تقديم خدمات بناء الطرق، وإنارة الشوارع بالطاقة الشمسية وغير ذلك من خدمات البنية التحتية. غير أن التحديات لا تزال قائمة. فعلى سبيل المثال، لا توجد لدى المستشفيات الميدانية الثلاثة في المخيم سوى قدرة محدودة على إجراء العمليات الجراحية وهي بحاجة إلى دعم تقني ولوجستي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحاجة إلى منطقة للحجر الصحي للمصابين بالأمراض المعدية ماسة ومازالت محدودة عدد سيارات الإسعاف ووسائل النقل في حالات الطوارئ تشكل عقبة رئيسية. وهناك أكثر من ١ ٨٠٠ شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة ماسة إلى شتى أشكال المساعدة، بما في ذلك الأجهزة المساعدة من قبيل الكراسي المتحركة والعصيّ والعكازين. وثمة حاجة أيضاً إلى توسيع نطاق الخدمات الشاملة بحيث تشمل المسنين أيضاً.

٢٣ - وفي الركبان، أدى عدم تيسير إمكانية الحصول على السلع المنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء والسلع الأساسية الأخرى إلى معدلاتٍ مقلقة من الإصابات بالإسهال الحاد والتهاب الكبد. وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغوط التي تجبر السكان على المغادرة. وفي الفترة الممتدة من أواخر آذار/مارس إلى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، غادر ١٧ ٧٢٤ شخصاً الركبان. وظلت الأمم المتحدة، طيلة هذه الفترة، تُقدِّم

المساعدة الأساسية وخدمات الحماية عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري إلى الأشخاص الذين يغادرون الركبان وينتقلون إلى مراكز الإيواء، وكذلك في مناطق المقصد.

٢٤ - إلا أنه من المهم للغاية كذلك أن يستمر تقديم المساعدة للمدنيين الذين لا يزالون في الركبان. ومعظم الأشخاص الباقين هم من النساء والأطفال الذين لا تتوافر لديهم سوى فرص محدودة للحصول على الرعاية الأساسية الصحية والإنجابية والإمدادات الغذائية والتغذوية. وعلى مدار العامين الماضيين، لم تسمح السلطات السورية إلا لقافلتين من قوافل المساعدة الإنسانية المشتركة بين الوكالات بالوصول إلى الركبان. وسيرت القافلة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ ونشرت الثانية في شباط/فبراير من هذا العام. ومنذ ذلك الحين، كررت الأمم المتحدة طلبها الوصول إلى الركبان، من أجل تيسير نقل من يعرب عن رغبته الواعية في المغادرة، وإيصال المساعدة الإنسانية الضرورية استناداً إلى الاحتياجات. وقد تسلمت السلطات السورية الموافقة على الطلب في ٣١ تموز/يوليه.

٢٥ - ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يتم إيفاد بعثة تقييم أولية مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة/الهلال الأحمر العربي السوري لتقديم المشورة وتحديد الأسر التي تسعى إلى مغادرة الركبان باتجاه مناطق المنشأ أو الوجهة التي تختارها. وتم وضع استراتيجية إعلامية لضمان توعية المقيمين في المخيم بالبعثة والغرض منها على نحو شامل. وستقوم البعثة أيضاً بإجراء مناقشات جماعية مركزية شبيهة بمنظمة لجمع المعلومات لضمان تحديد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإعطائهم الأولوية، مع توفير الفرص أيضاً لتحديد الأشخاص الذين لا يرغبون في المغادرة أو الذين غيروا نيتهم. وبمجرد اكتمال عملية التحديد، يُتوقع تسيير قوافل الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري كل خمسة أيام لتيسير نقل الأشخاص الذين أبدوا رغبة واعية وطوعية في مغادرة الركبان. وفي موازاة ذلك، سيتم توفير حزمة متوازنة من المساعدات الإنسانية الحيوية لأولئك الذين بقوا في الركبان. وما فتئت الأمم المتحدة تكرر تأكيدها على أهمية اتباع نهج مدروس بعناية وقائم على المبادئ في إيجاد حل دائم للحالة في الركبان يكفل احترام معايير الحماية الأساسية ولا يعرض لمزيد من الضرر المستضعفين من الرجال والنساء والأطفال النازحين الذين يكونون في العديد من الحالات مصابين بصدمات نفسية. ويجب أن تكون جميع التنقلات طوعية وآمنة وواعية وكريمة، مع كفالة وصول المساعدات الإنسانية في جميع المراحل.

٢٦ - وواصل شركاء العمل الإنساني المتصل بالإجراءات المتعلقة بالألغام تنفيذ البرامج على نطاق البلد، التي شملت تنفيذ أنشطة للتوعية بالمخاطر وإزالة أخطار المتفجرات ومساعدة الضحايا من الفئات السكانية المعرضة للخطر في أماكن من بينها الشمال الغربي والشمال الشرقي من البلد. وفي منتصف تموز/يوليه، شهد ريف دمشق نشر الأفرقة الأولى للتوعية بالمخاطر في سورية والتي تم تدريبها من قبل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لتقديم المعلومات والمشورة المنقذة للحياة للفئات المعرضة للخطر في المناطق الملوثة. وبحلول نهاية تموز/يوليه، وصلت الأفرقة إلى ٢٤١ ٣ شخصاً يعتبرون في خطر، مثل الرعاة ومزيلي الأنقاض والمراهقين والنساء. ومن المتوقع أن يتم في القريب العاجل إطلاق مشاريع مشابهة في محافظتي حمص وحماه.

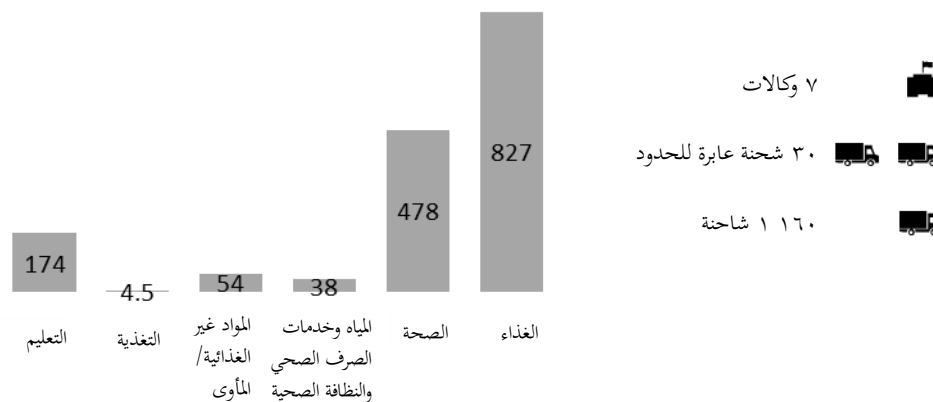
٢٧ - واستمرت عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود بموجب أحكام قرارات مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (انظر الجدول ٢). وعملاً بأحكام هذه القرارات، أخطرت الأمم المتحدة السلطات السورية مسبقاً بكل شحنة من الشحنات، بما في ذلك محتواها ووجهتها وعدد من يتوقع أن يستفيدوا

منها. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، قامت ١ ١٦٠ شاحنة (٣٠ شحنة) بإيصال المساعدة المنقذة للحياة إلى أكثر من مليون شخص من خلال عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

عدد المستفيدين، بحسب المجموعات، من المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها عن طريق عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود: حزيران/يونيه وتموز/يوليه (المتوسط الشهري)

(بالآلاف)



الجدول ٢

عدد المستفيدين المستهدفين بعمليات إيصال المساعدات عبر الحدود، حسب مجال المساعدة والمنطقة: حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩ (المتوسط الشهري)

المحافظة	المنطقة	التعليم	الغذاء	الصحة	المواد غير الغذائية/المأوى	المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية
حلب	عفرين	-	١٧٥٠٥	-	-	-
حلب	الباب	-	-	١٦٣٥	-	٥٠٠
حلب	أعزاز	٧٩٥٥٠	٧٩٤١٠	٥٨٠١٠	٥٣٧٤	٩٦٩٨
حلب	جبل سمعان	٨٢٩٠٠	٣٢٨٥	٤٥٢٠٠	١٠٠٥٠	٢٩٥٠
حمّاه	الصقيلية	-	-	-	-	-
إدلب	المعرة	-	٨٠٨٨٨	٧٠٧٥	٨٤٥٠	٩٠٠
إدلب	أريحا	-	٦٢٠٠	٢٢٧٩٥٠	-	-
إدلب	حارم	١١٠٦٤	٦٣٦٧١٥	٨٦٨٧٩	٢٧٤٠٦	٤٤٥٤
إدلب	إدلب	-	٢٤٩٠	٣٨٦٨٥	٣٠٠٠	-
إدلب	جسر الشغور	-	٢٨٥	١٢٥٠٠	-	-

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق الاتحاد الروسي الأمم المتحدة بنشرات إعلامية صادرة عن مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة ورصد هجرة اللاجئين، يعرض فيها المساعدة الغوثية المقدمة على الصعيد الثنائي. وواصلت دول أعضاء أخرى أيضاً تقديم المساعدة الإنسانية الثنائية وغير ذلك من أشكال المساعدات الإنسانية.

إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية

٢٩ - يتطلب تقديم المساعدة الإنسانية توفير إمكانية وصول آمنة ومستمرة في الوقت المناسب وبلا عوائق للأمم المتحدة وجميع شركاء العمل الإنساني إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. ويتسم مشهد وصول المساعدات في البلد بالتعقيد في ظل وجود مناطق مختلفة تُقدّم فيها الخدمات بطرق مختلفة، وأنواع مختلفة من الخدمات تتطلب طرائق عمل مختلفة. ويُعدّ الوصول أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للعمل الإنساني القائم على المبادئ، الذي يعتمد بالأخص على توافر القدرة على تقييم الاحتياجات وإيصال المساعدات بصورة مستقلة، وعلى رصد الأثر وتقييمه بشكل مستقل، بسبل منها التواصل المنتظم المباشر مع السكان المتضررين.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة من داخل الجمهورية العربية السورية إلى ملايين المحتاجين في آلاف المواقع في جميع أنحاء البلد. وفي الأشهر الأخيرة، انتقل تركيز رصد الوصول والإبلاغ بشأنه من دمشق من نموذج تتبع عدد القوافل العابرة لخطوط التماس إلى النظر أيضاً في وصول موظفي الأمم المتحدة والقدرة على إيصال المساعدة، وكذلك إجراء عمليات التقييم والرصد وتوفير خدمات الحماية. ويوجد ما يزيد على ١٧٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، حيث ينتشر أكثر من ٥٠٠ موظف في تسعة مراكز خارج دمشق (حلب ودرعا ودير الزور وحماة وحمص واللاذقية والقامشلي والسويداء وطرطوس). ويتنشر كذلك ٣٨٦٠ موظفاً من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في جميع أنحاء البلد.

٣١ - ويُنفذ العديد من عمليات إيصال المعونة من خلال الشركاء على الصعيد الوطني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية الوطنية والهلال الأحمر العربي السوري. وتنتشر الأمم المتحدة بانتظام إلى جانب الهلال الأحمر العربي السوري للقيام بمهام منها إجراء التقييمات، ومرافقة شحنات المساعدات، والمتابعة مع بعثات الرصد والتقييم. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، نفذت الأمم المتحدة مئات البعثات في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية (انظر الجدول ٣). وتطلّب بعض تلك البعثات، ولا سيما إيفاد الموظفين العاملين في دمشق ببعثات، موافقة رسمية من وزارة الخارجية (انظر الجدول ٤)، أما الغالبية العظمى من البعثات، لا سيما إيفاد الموظفين العاملين في الميدان ببعثات، فيتم نشرها عملاً باتفاقات مبرمة على الصعيد المحلي مع المحافظين والأطراف الأخرى ذات الصلة.

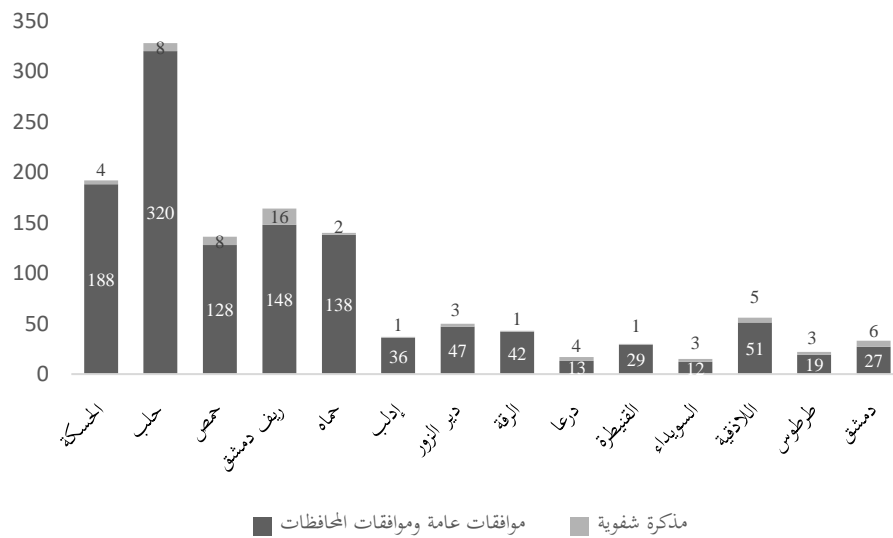
الجدول ٣

إجمالي عدد البعثات التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة وأطراف ثالثة/جهات ميسرة من داخل الجمهورية العربية السورية، حسب النوع: حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩

نوع البعثة	مذكرة شفوية	موافقة عامة	موافقة المحافظات	العدد الإجمالي
بعثات التقييم	١٤	٥٤	٤٥	١١٣
البعثات المرافقة لعمليات إيصال المعونة	١٧	١٩٥	٩	٢٢١
بعثات الرصد	٣٢	٨٦٥	٤٥	٩٤٢
بعثات الأمن واللوجستيات والدعم الإداري	٧	٤٥	-	٥٢
المجموع	٧٠	١١٥٩	٩٩	١٣٢٨

الشكل الثاني

مجموع عدد البعثات التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة من داخل الجمهورية العربية السورية، حسب المحافظة: حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩



الجدول ٤

طلبات وصول الأمم المتحدة الخاصة ببعثات فرادى الوكالات: حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩

نوع الطلب	العدد المطلوب	العدد الموافق عليه	النسبة المئوية للعدد الموافق عليه
بعثات التقييم	٥٦	١٩	٣٤
البعثات المرافقة لعمليات إيصال المعونة	٤١	٢١	٥١
بعثات الرصد	١١٧	٥١	٤٤
بعثات الأمن واللوجستيات والدعم الإداري	٥٦	٢٢	٣٩
المجموع	٢٧٠	٩٢	٣٤

٣٢ - أُجريت تحسينات في إمكانية الوصول من داخل الجمهورية العربية السورية على مر العام الماضي، ولا سيما في محافظات طرطوس واللاذقية والحسكة وحمص وحلب وحمّاه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد البعثات الموفدة إلى العديد من المناطق في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق التي كان يمكن الوصول إليها بقدر أقل تواترا في السابق. وواصلت الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة لما متوسطه ٢,٩ مليون شخص على أساس شهري، وحصلت على موافقة من السلطات السورية على إيفاد ١ ٣٢٨ بعثة، تمت الموافقة على ١ ١٥٩ منها على المستوى المحلي (موافقة عامة) و ٩٢ على المستوى الوطني (موافقة رسمية). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت الأمم المتحدة و/أو شركاؤها أيضاً إلى مناطق جديدة مثل الباغوز في جنوب دير الزور؛ ومركدة في جنوب الحسكة وأبو الظهور وسنجار في جنوب إدلب، وإن لم يكن ذلك بطريقة مستدامة حتى تاريخه.

٣٣ - ورغم ذلك، لا تزال إمكانية وصول منظمات المساعدات الإنسانية من داخل البلد مخفوفة بالصعاب في بعض الأجزاء وبالنسبة لبعض الجهات الفاعلة، بما فيها الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن عدد من القيود المفروضة على الوصول في سنجار والتمانعة وأبو الظهور في إدلب، تعزى في معظمها إلى احتدام الأعمال القتالية. وكانت إمكانية الوصول محدودة أيضاً في مدينة الرقة وشرق نهر الفرات في دير الزور، بما في ذلك جيب هجين، ويرجع ذلك أساساً إلى اتساع نطاق انتشار التلوث بالمتفجرات الخطرة الذي يبقى بعد انتهاء العنف وحتى إجراء عمليات التطهير. وفي بعض المناطق الواقعة في جنوب البلد وفي الغوطة الشرقية، تعذرت أيضاً إمكانية الوصول على نحو مستدام بسبب الأنظمة الإدارية وانعدام الأمن. ومازالت الغوطة الشرقية، على سبيل المثال، تعتمد اعتماداً كبيراً على نقل المياه بالشاحنات بعد مرور أكثر من عام على التغييرات في الجهات المسيطرة على الأرض. واستمرت القيود المفروضة على قدرة بعض القطاعات على إجراء تقييمات منظمّة للاحتياجات في جميع أنحاء البلد. ومن بين ٢٧٠ طلباً قُدمت لإيفاد بعثات وتطلبت موافقة رسمية على المستوى الوطني من قبل وزارة الخارجية، تمت الموافقة على ٩٢ طلب إيفاد بعثات (٣٤ بالمائة).

٣٤ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية عملياتها المأذون بها بموجب قرارات مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت الآلية قيام سبع وكالات تابعة للأمم المتحدة بإيصال ٣٠ شحنة نقلتها ١٦٠ شاحنة عبر معبرين حدوديين: ١٦ شحنة عبر باب الهوى (١٠٢٧ شاحنة)؛ و ١٤ شحنة عبر باب السلام (١٣٣ شاحنة)؛ وبذلك يصل مجموع عدد الشاحنات منذ بداية العمليات التي تمت عبر الحدود ٢٦ ٩٩٥ شاحنة (٢٣٧ ١٩ شاحنة عبر باب الهوى؛ و ٣٠٦٩ شاحنة عبر باب السلام؛ و ٤ ٥٩٥ شاحنة عبر الرمثا؛ و ٩٤ شاحنة عبر اليعربية). ولم تُثر أي شواغل أو أسئلة بشأن الطابع الإنساني للشحنات المرسلة. وأخطرت الأمم المتحدة حكومة الجمهورية العربية السورية بجميع الشحنات قبل ٤٨ ساعة من موعدها. وظلت الآلية تستفيد من علاقات التعاون الممتازة مع حكومات الأردن وتركيا والعراق.

التأشيرات والتسجيل

٣٥ - واصلت الأمم المتحدة العمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية للسماح بمنح التأشيرات للموظفين في الوقت المناسب. بيد أنه سجلت زيادة في عدد التأشيرات المطلوبة لموظفي الأمم المتحدة

ولم يُبت فيها، حيث لم يبت في ٧٧ تأشيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنةً بـ ٤١ تأشيرة في نيسان/أبريل وأيار/مايو (انظر الجدول ٥).

الجدول ٥

طلبات التأشيرات للأمم المتحدة: حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩

نوع الطلب	المطلوب	الموافق عليه المرفوض	العدد الذي لم يبت فيه	العدد العمد العمد الذي
التأشيرات المطلوبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير	١٥١	٦٢	٨	٧٧
التجديدات المطلوبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير	١٤٣	٩٦	٢	٤٥
التأشيرات التي لم يبت فيها والتي تعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير	٨٢	٢٨	١٩	٢٨
التجديدات التي لم يبت فيها والتي تعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير	٤٨	٤٤	صفر	٤

ملحوظة: خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سحبت الأمم المتحدة أربعة طلبات للحصول على تأشيرات. وسحبت الأمم المتحدة ٧ طلبات لم يبت فيها وتعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٦ - ويوجد ما مجموعه ٢٨ منظمة غير حكومية دولية مسجلة لدى الحكومة للعمل في البلد.

سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأماكن عملهم

٣٧ - واصلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تنفيذ برامج في المناطق المتضررة من الاشتباكات المتكررة بين أطراف النزاع، ومن الغارات الجوية، ومن التبادل المنتظم لنيران المدفعية غير المباشرة ومن هجمات أخرى. ويعمل موظفو الإغاثة الإنسانية أيضاً في مناطق شديدة التلوث بالذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية.

٣٨ - ومنذ بداية النزاع، أُفيد بمقتل المئات من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، منهم ٢٣ من موظفي الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كان ١٨ منهم من موظفي الأونروا؛ و ٦٦ من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري؛ و ٨ من موظفي ومتطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وقُتل أيضاً العديد من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

٣٩ - وكان ما مجموعه ٢٧ موظفاً من موظفي وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها قيد الاحتجاز أو في عداد المفقودين في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير (كان جميعهم من موظفي الأونروا).

ثالثاً - ملاحظات

٤٠ - أشعر ببالغ القلق إزاء عدد القتلى المدنيين وكَمّ الدمار الذي لحق البنية التحتية المدنية في الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية، حيث يوجد ثلاثة ملايين شخص محاصرين في مناطق القتال الدائر حالياً. وظل القتال الدائر بين القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة لدول وجماعة "هيئة تحرير الشام" الإرهابية المدرجة في قوائم مجلس الأمن، يؤثر على المدنيين كل يوم. ووفقاً للتقديرات المتحفظة، قُتل نحو ٥٠٠ من المدنيين وأصيب مئات غيرهم بجراح منذ بداية التصعيد في أواخر نيسان/أبريل. وهناك أيضاً حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ حادثة نزوح، وفي إدلب وحدها،

يستضيف حوالي ١٠٠ مدرسة النازحين حالياً. أما مخيمات النازحين فهي مكتظة إلى درجة أن آلافاً من الناس يُجبرون على البقاء في العراء. وتفيد التقارير بأن مدناً وقرى بأكملها باتت خاوية على عروشها بعد فرار سكانها من مجتمعاتهم المحلية بحثاً عن الأمان والخدمات الأساسية.

٤١ - وتشكل الأعمال القتالية أيضاً تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ولا يُعدُّ التمسك بمذكرة استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب الموقعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ شرطاً ضرورياً من أجل السكان المدنيين فحسب، ولكن يُعدُّ النجاح في تخفيف التصعيد أيضاً عنصراً ضرورياً من عناصر الجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص من أجل تنشيط العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأدعو الجهات التي لها نفوذ على الأطراف إلى كفالة تهيئة جو من الهدوء والحيلولة دون حدوث مزيد من التصعيد.

٤٢ - وأشعرُ بالجزع والقلق العميق إزاء استمرار الهجمات التي تؤثر على المرافق التعليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ٣٢ حادثة تم التحقق منها ألحقت أضراراً بالمرافق التعليمية أو دمرتها في نيسان/أبريل وأيار/مايو، تحققت منظمة الأمم المتحدة للطفولة من ما مجموعه ٥٥ حادثة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بما في ذلك ٤٥ حادثة في إدلب، وثمانية حوادث في حماه، وحادثتان في حلب. وعلاوة على ذلك، أكدت منظمة الصحة العالمية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ١٧ حادثة أثرت على مرافق الرعاية الصحية وأصولها. ويضاف إلى هذا العدد ٢٦ حادثة أثرت على مرافق وأصول الرعاية الصحية أكدتها منظمة الصحة العالمية في نيسان/أبريل وأيار/مايو.. وأذكرُ جميع الأطراف أيضاً بأن تعُدُّ شنَّ هجمات على المستشفيات والأماكن التي تُؤوي المرضى والجرحى، وكذلك شنَّ هجمات على المباني والمعدات والوحدات الطبية ووسائل النقل الطبي وأفراد الخدمات الطبية الذين يستخدمون الشارات المميزة المبينة في اتفاقيات جنيف طبقاً للقانون الدولي، هو جريمة حرب. وأية عمليات عسكرية، بما في ذلك العمليات التي تنفذها الجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم مجلس الأمن والعمليات الموجهة ضدها، يجب أن تحترم قواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القواعد المتعلقة بحماية المدنيين والأهداف المدنية. ويتعين محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

٤٣ - وفي هذا الصدد، أعلنت قراري بإنشاء مجلس تحقيق داخلي بمقر الأمم المتحدة يتولى التحقيق في سلسلة من الحوادث التي وقعت في الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية منذ إبرام مذكرة استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب التي وقَّعها الاتحاد الروسي وجمهورية تركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وسيغطي التحقيق تدمير أو إتلاف المرافق المدرجة في قائمة تفادي النزاع والمرافق التي تدعمها الأمم المتحدة في المنطقة.

٤٤ - ولا يزال استمرار الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب أطراف النزاع يشكل مصدر قلق بالغ. وأهيب بجميع أطراف النزاع، ولا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية، وجميع الدول، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، إلى التعاون التام مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، ولا سيما من خلال تقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة. وإن اتخذ إجراءات للتصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني هو شرطٌ قانوني وأمرٌ جوهري لتحقيق السلام الدائم في الجمهورية العربية السورية.. وأكثرُ دعوتي إلى إحالة الحالة في البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٤٥ - وفي ضوء الشواغل الخطيرة المستمرة التي أثّرت بصورة متكررة فيما يتعلق بحماية المدنيين وغير ذلك من قضايا حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، ما زلت أحث بقوة حكومة الجمهورية العربية السورية، تمسّياً مع قراري مجلس حقوق الإنسان د-١٨/١ و ٢٢/١٩، على التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، بسبل منها إقامة وجود ميداني تُسند إليه ولاية حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٤٦ - ولا يزال من الواضح بعد مضي أكثر من ثماني سنوات على بدء النزاع السوري أن الحل سياسي. وأهيب بجميع أطراف النزاع السوري وحلفائهم الإقليميين والدوليين، إلى المشاركة البناءة مع مبعوثي الخاص. وأرحب بعمل مبعوثي الخاص الرامي إلى إعطاء الأولوية لانتخاذ إجراءات مجدية لمعالجة مسألة المحتجزين والمفقودين التي يمكن أن تساعد على تعزيز ثقة المجتمع السوري في العملية السياسية وقدرته على تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع. وأرحب أيضاً بجهوده الرامية لتشكيل لجنة دستورية تكون ذات مصداقية ومتوازنة وجامعة ومجدية باعتبارها الخطوة الأولى في عملية سياسية أوسع تعالج جميع جوانب قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأرحب أيضاً بجهوده الرامية لتشكيل لجنة دستورية تكون ذات مصداقية ومتوازنة وجامعة ومجدية باعتبارها الخطوة الأولى في عملية سياسية أوسع تعالج جميع جوانب قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الحوادث المبلّغ عنها التي تضرر منها المدنيون وسجلتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩*

محافظة إدلب

- في ١ حزيران/يونيه، قُتل مدنيان جرّاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت مدينة خان شيخون في جنوب ريف إدلب. وفي نفس اليوم، تضرر مرفق طبي في قرية إحسم، كما تضررت ”مدرسة الشهيد يحيى الحسن“ في قرية بسقلا جرّاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت جنوب ريف إدلب.
- في ٢ حزيران/يونيه، قُتل صبيّان جرّاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت مدينة البارة في جنوب ريف إدلب. وفي اليوم نفسه، لحقت أضرار بمدرسة بداما جرّاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية بداما غرب ريف إدلب.
- في ٣ حزيران/يونيه، قُتل ما مجموعه أربعة مدنيين على الأقل، من بينهم امرأة. وكانت هناك إصابات عديدة أخرى، وتضررت البنى التحتية المدنية أو دُمرت جزئياً جرّاء ما يُزعم أنه غارات جوية على عدد من المواقع في جنوب ريف إدلب. وفي مدينة معرة النعمان، قُتل ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين، من بينهم امرأة، وتعرضت سوق محلية لأضرار كبيرة. وفي قرية حيش، قتل مدني واحد وتضررت مدرستها. وتضررت مدرسة قرية النقر، كما تضرر مستشفى الخطيب في بلدة كفر نبل.
- في ٤ حزيران/يونيه، تضررت مدرسة أحمد طعان جرّاء ما يُزعم أنه عمليات قصف بري أصابت مدينة خان شيخون في جنوب ريف إدلب.
- في ٥ حزيران/يونيه، قُتل ثلاثة مدنيين (امرأة وفتى وفتاة) جرّاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت مدينة معرة النعمان في جنوب ريف إدلب. وفي نفس اليوم، قُتل خمسة مدنيين، بمن فيهم امرأة وفتى وفتاة، جرّاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية كفر عويد في جنوب ريف إدلب.
- في ٦ حزيران/يونيه، قُتل فتى جرّاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت مدينة خان شيخون في جنوب ريف إدلب.
- في ٧ حزيران/يونيه، قُتل ثلاثة مدنيين، من بينهم فتاة، جرّاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية بابولين في جنوب ريف إدلب.

* تُقدّم قائمة الحوادث أمثلة على المسائل المثيرة للقلق في مجال حقوق الإنسان التي طُرحت في التقرير. لكن، نظراً لتغير أنماط النزاع وفقدان شبكات المصادر ذات المصداقية و/أو المصادر الموثوق بها في العديد من المناطق المتضررة من النزاع، ما برح التحقق من الحوادث يزداد صعوبة. وينبغي ألا تُعتبر القائمة، التي لا تتضمن سوى تلك الحوادث التي أُبلغت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتم التحقق منها وفقاً لمنهجيتها، شاملة.

- في ٨ حزيران/يونيه، قُتلت فتاة جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية عين قريعة في جنوب ريف إدلب. وفي اليوم نفسه، لحقت أضرار بمدرسة سفوهن جراء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية سفوهن جنوب ريف إدلب.
- في ١٣ حزيران/يونيه، قُتل أربعة مدنيين، من بينهم امرأة، جزاء ما يُزعم أنه عمليات قصف بري استهدفت قرية موقا في جنوب ريف إدلب. وفي اليوم نفسه، قُتل ثلاثة فتيان جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية معرانة وجوزف وخان السبل في جنوب ريف إدلب.
- في ١٤ حزيران/يونيه، قُتل أربعة مدنيين، من بينهم امرأة وفتاة، جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية حاس في جنوب ريف إدلب. وفي اليوم نفسه، لحقت أضرار بمرفق طبي ومدرسة إحسم جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية إحسم جنوب ريف إدلب.
- في ١٥ حزيران/يونيه، قُتل خمسة مدنيين، من بينهم امرأة وأربعة أطفال، وتضررت مدرسة البارة الشرقية جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية البارة في جنوب ريف إدلب. وفي اليوم نفسه، قُتل ثلاثة مدنيين جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت مدينة معرة النعمان في جنوب ريف إدلب. وفي اليوم نفسه أيضاً، لحقت أضرار بمرفق طبي جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية حيش جنوب ريف إدلب.
- في ١٦ حزيران/يونيه، قُتلت امرأة جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية الزكاة في جنوب ريف إدلب. وفي اليوم نفسه، لحقت أضرار بمدرسة "دير سنبل" جزاء ما يُزعم أنه عمليات قصف بري طالت بلدة دير سنبل.
- في ١٩ حزيران/يونيه، أُفيد عن مقتل ١٢ شخصاً جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت محيط متاجر صغيرة بالقرب من قرية بنين في جنوب ريف إدلب. وفي نفس اليوم، قتلت امرأتان مدينتان جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية كنصفرة في جنوب ريف إدلب.
- في ٢٠ حزيران/يونيه، قُتل حوالي ٢٠ مدنياً وأصيب عدد آخر بجراح جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية على أربعة مواقع في جنوب ريف إدلب: في بلدة المسطومة، قُتل ثمانية مدنيين، من بينهم أربعة فتيان وامرأة؛ وفي قرية حيش قُتل ستة مدنيين، من بينهم فتى وفتاتان؛ وقُتل أربعة مدنيين (ثلاثة من المساعدين الطبيين وامرأة مدنية مصابة في سيارة إسعاف) في مدينة معرة النعمان؛ وفي قرية كنصفرة قُتل أيضاً صبيان جزاء هجوم مماثل.
- في ٦ تموز/يوليه، قُتل ١٦ مدنياً، من بينهم ثلاثة نساء وسبعة أطفال، جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية على بلدة محمبل.
- في ٩ تموز/يوليه، قتل أربعة مدنيين، من بينهم امرأة وطفلان، جميعهم من نفس الأسرة، جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية على ضواحي قرية دير شرقي قرب معرة النعمان في جنوب ريف إدلب.
- في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٩، قُتل ١٠ مدنيين، من بينهم امرأتان وأربعة أطفال (جميعهم من نفس الأسرة)، وأصيب ١١ آخرين في جسر الشغور، من بينهم ٦ نساء وطفلان، جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية على البلدة.

- في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٩، قُتل ١٢ مدنياً، من بينهم ٣ أطفال، وأصيب ١٥ آخرين بجراح جراء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت المناطق المدنية في قرية معرشورين جنوب ريف إدلب. وأُبلغ أن الغارة الجوية الأولى استهدفت في الساعة ١٠:٣٠ ساعةً في شمال معرشورين تُعرف بـ ”الساحة العامة“، حيث يوجد مخبز ومتجر للطيور الداجنة ومكتبة. وقد قُتل مالك المكتبة وابن أخيه (١٧ عاماً) في ذلك الهجوم. أُبلغ أن غارة جوية ثانية استهدفت في الساعة ١٠:٤٠، ساعةً في جنوب القرية، حيث يوجد متجر كبير ومقهى إنترنت وصالون حلاقة. وقُتل سبعة مدنيين، من بينهم طفلان، وأصيب ١٤ آخرين في ذلك الهجوم.
- في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٩، قُتل ١٢ مدنياً، من بينهم طفلان، جراء ما يُزعم أنه غارات جوية (أُبلغ عن استخدام قذائف وبراميل متفجرة) استهدفت قرية أورم الجوز جنوب مدينة إدلب، في محافظة إدلب. واستهدفت الغارات محيط إحدى المناطق السكنية التي تحتوي على منازل ومتاجر صغيرة ومسجد، مما ألحق أضراراً بعدد من المنازل والمتاجر. وفي نفس اليوم، وقبل الظهر بقليل، قُتل أربعة مدنيين على الأقل، من بينهم ثلاثة أطفال، وأصيب ما لا يقل عن ١٥ آخرين جراء ما يُزعم أنه غارات جوية على قرية كفررومة. واستهدفت الغارات محيط إحدى المناطق السكنية وساحة عامة.
- في ٢٢ تموز/يوليه، قُتل ما لا يقل عن ٤٠ مدنياً، من بينهم سبع نساء وأربعة أطفال، وأصيب عشرات آخرين جراء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت منطقتين في مدينة معرة النعمان في جنوب ريف إدلب.
- في ٢٤ تموز/يوليه، قُتل ما لا يقل عن ١٨ مدنياً، من بينهم أربع نساء وثلاثة أطفال، وأصيب حوالي ٢٠ آخرين، بينهم نساء وأطفال، جراء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت عدداً من المناطق في جنوب ريف إدلب، بما في ذلك أريحا ومحمبل وطبيش. وقُتل ١٠ أشخاص من مجموع المصابين البالغ عددهم ١٨ مصاباً في قرية طبيش، شمال خان شيخون. وكان ثماني من هؤلاء الضحايا، ومن بينهم ثلاث نساء وثلاثة أطفال، من نفس الأسرة.
- في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩، قُتل أربعة مدنيين وأصيب عدد آخر من المدنيين جراء ما يُزعم أنه غارات جوية على بلدة كفررومة (وهو الهجوم الثاني على البلدة منذ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٩). وفي نفس اليوم، قُتل مدنيان، بينهما امرأة، جراء ما يُزعم أنه غارات جوية أصابت بلدة الأتاب في إدلب.

محافظة حماة

- في ٢ حزيران/يونيه، قُتل مدنيان جراء ما يُزعم أنه عمليات قصف بري استهدفت قرية الزكاة شمال ريف حماة.
- في ٥ حزيران/يونيه، قُتل امرأة جراء ما يُزعم أنه عمليات قصف بري استهدفت قرية مورك شمال ريف حماة.
- في ٦ حزيران/يونيه، تضرر مستشفى المحبة بشكل كبير جراء ما يُزعم أنه عمليات قصف بري استهدفت مدينة محردة شمال ريف حماة.

- في ١٣ حزيران/يونيه، قُتل رجل مدني جزاء ما يُزعم أنه عمليات قصف بري استهدفت قرية مورك شمال ريف حماة.
- في ١٤ حزيران/يونيه، تضرر مرفق طبي جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية كفر زيتا شمال ريف حماة.
- في ١٨ حزيران/يونيه، قُتل مدنيان جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت قرية سفوهن جنوب ريف إدلب وقرية كفر زيتا شمال ريف حماة.
- في ٤ حزيران/يونيه، قُتل ما لا يقل عن ٨ مدنيين، من بينهم امرأتان، جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية استهدفت بلدة اللطامنة شمال ريف حماة.
- في ٧ تموز/يوليه، قُتل ستة مدنيين، من بينهم أربع نساء، جزاء ما يُزعم أنه غارات جوية في خراج بلدة قسطون، شمال غرب حماة.

محافظة حلب

- في ٢ حزيران/يونيه، قُتل ما لا يقل عن ١١ مدنياً، من بينهم امرأتان وفتى، وأصيب ما لا يقل عن ٢٣ آخرين، جزاء انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع ملصق بمركبة في محيط شارع السرايا في مدينة أعزاز، شمال ريف حلب.
- في ١٦ حزيران/يونيه، قُتل ما لا يقل عن ١٢ مدنياً، من بينهم ثلاث نساء وستة أطفال (أربع فتيات وصبيان) وأصيب ١٧ مدنياً آخرين جزاء ما يُزعم أنه عمليات قصف بري استهدفت حفل زفاف في قرية الوديع جنوب ريف حلب.
- في ٩ تموز/يوليه، قُتل مدني واحد عندما انفجر لغم أرضي في قرية عين دارة قرب البستان، في ريف مدينة عفرين بحلب.
- في ١٢ تموز/يوليه، قُتل ما لا يقل عن ثمانية مدنيين، من بينهم طفلان وثلاث نساء، وأصيب ما لا يقل عن ٢٠ آخرين عندما تم تفجير سيارة مفخخة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع بالقرب من نقطة تفتيش في مدينة عفرين، شمال غرب مدينة حلب.
- في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩، قُتل ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين، من بينهم طفلان، جزاء ما يُزعم أنه غارة جوية على بلدة البوابية في غرب ريف حلب.
- في ٣٠ تموز/يوليه، قُتل مدنيان، من بينهما امرأة، وأصيب ما لا يقل عن ٥ آخرين عندما انفجر لغم أرضي في قرية زور مغار في خراج بلدة عين العرب/كوباني، في الريف الشمالي الغربي من محافظة حلب.

محافظة الحسكة ودير الزور

- في ١١ تموز/يوليه، قُتل ما لا يقل عن ١٢ مدنياً عندما انفجرت سيارة مفخخة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع في وسط مدينة القامشلي في الحسكة. وأُبلغ أن التفجير وقع بالقرب من كنيسة في

وسط القامشلي. وبالإضافة إلى إصابة عدد من المدنيين، تسبب التفجير بإلحاق أضرار بواجهة الكنيسة والمناطق المحيطة بها.

محافظة الرقة

- في ١ حزيران/يونيه، قُتل ما لا يقل عن سبعة مدنيين، من بينهم امرأة وصبيّان، وأصيب ما لا يقل عن ١١ مدنيا جزّاء هجومين باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع يدعي تنظيم الدولة الإسلامية أنه شنّهما. وتُقدّ أول هجوم بسيارة انتحارية مفخخة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع انفجرت بالقرب من نقطة تفتيش لقوات سوريا الديمقراطية في محيط دوار النعيم في مدينة الرقة، في حين تبعه هجوم ثانٍ بعد فترة وجيزة بانفجار لأجهزة متفجرة يدوية الصنع على جانب الطريق بالقرب من سيارة لقوات سوريا الديمقراطية في محيط منتزه الرشيد في مدينة الرقة.